في حين يعتمد البعض الآخر مبدأ « الضربة الواحدة » . ثم ان بعض السياسات يركز في طبيعته وفي المقام الاول على تحقيق آثار اقتصادية ، فيما يركز البعض الآخر على تحقيق آثار استراتيجية تتعلق بأمن البلدان الغربية ذاته ــ هذا مــع الادراك لتداخل هذين النوعين من الآثار في النهاية . واخيرا فان بعض السياسات يرتب مواقف واجراءات متكافئة ومتشابهة على جميع البلدان العربية النفطية ، في حين ان البعض الآخر يرتب مواقف واجراءات متباينة لاسباب سيبرزها التحليل . والخيار بين هاتين الفئتين يحدده الواقع العربي واحتمال تطبيق كل من الفئتين . واخيرا لا بد مــن التأكيد بأن طبيعة الوضع العربي ــ الاسرائيلي في اي نقطة زمنية تعين موقع كل من السياسات في سلم الافضلية ، واذن فان تبدل الوضع يبدل هذا الموقع حتما .

* * *

يمكن وضع السياسات المختلفة التي جرى طرحها في الماضي او يحتمل طرحها حاليــا ضمن مجموعات خمس هي : **اولا** ، السياسات التي تدور حول امتلاك العرب لراسمال شركات النفط ، جزئيا او كليا ــ اي سياسات التأميم . **ثانيا** ، السياسات التي تدور حول حجب النفط جزئيا أو كليا عن البلدان الموجهة السياسات صوبها .**ثالثا**، السياسات الاكثر مداورة والتي تتعلق بممارسة سيطرة غير مباشرة على مشتري النفط العربي . **رابعا** ، سياسات أخرى لا يمكن تصنيفها تحت المجموعات الثلاث السابقة . **خامسا** ، السياسات المشتركة بين التأميم والحجب .

١ ــ سياسات التأميم

لا بد من التأكيد أن التأميم في ذاته هو نهاية مطاف ، اذ انه متى مورس لم يعد من مجال للمناورة لانه عملية يكاد يستحيــل ان تعكس . والمقصود اذن بسياسات التأميم هو الابتداء بمرحلة التلويح والانذار والتهديد سعيا نحو التأثير في موقف البلدان التي تنتسب شركات النفط اليها لصالح القضية الفلسطينية . فاذا فشلت مرحلة التهديد وتم اللجوء للتأميم انتهت مرحلة المناورة ومحاولة الضغط والردع ودخلنا مرحلة الحسم أي مرحلة العقاب والحاق الاذى ، ذلك ان قيمة الرادع هي في مصداقيته(credibility)بحيث لا يضطر الفريق الذي يهدد به الى تطبيقه ، اما اذا لم يستجب الفريق المستهدف وصار من الضروري تنفيذ التهديد انتهت قدرة الرادع كرادع وتحولت الى عقــاب ، ولذلك يتوجب ان تتوفر مسبقا النية والقدرة على التنفيذ احتياطا لفشل الرادع .

من هنا ان محبذي سياسات التأميم ــ الجزئي أو الكلي ــ كثيرا ما يقفزون عن موضوع قدرة التهديد بالرادع فورا الى تنفيذ التهديد وبذلك يخسرون فاعليته كرادع ومؤثر في موقف الفريق الآخر . ولعل سبب الالتباس هو أن الذين ينادون بالتأميم لا يميزون دوما بين فاعلية **التهديد** بالتأميم لصالح القضية الفلسطينية وبين ضرورة التأميم ذاته كعملية لتثبيت الحق القومي في التصرف بالموارد الوطنية .

على ان القول بفاعلية التهديد ينبغي ان يدعمه اثبات خطورة دور النفط العربي في العالم الغربي ، وهو أمر لعل من الواجب ان نتصدى له الآن من خلال تقديم الحجج والحجج المضادة للسياسات التأميمية ، مبتدئين بسياسة التهديد بالتأميم الكلي لجميع الشركات المنتجة في جميع اقطار النفط العربية .

ا ــ يتضح منذ اللحظة الاولى ان السياسة القائلة بالتهديد بالتأميم الكلي تجسد مبدأ تحميل جميع البلدان الغربية دون استثناء او تمييز المسؤولية المشتركة لجهة التواطؤ مع اسرائيل ومساندتها ومعاداة العالم العربي . ومن الجهة الاخرى تقوم هذه السياسة على مرتكز العمل العربي الموحد . وفي حالتها القصوى ــ أي تنفيذ التهديد ــ تمثل السياسة المثال الاوفى والاوسع لمبدأ « الضربة الواحدة » أو العمل الواحد الجراحي